مركز حمورابي

القوى التعديلية وأثرها على تصدع النظام الدولي

القوى التعديلية وأثرها على تصدع النظام الدولي

م . م حنين محمد الوحيلي
باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

13 أذار **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

من المتعارف عليه أن التغيير هو الثابت الوحيد في عالم السياسة، وبما أن النظام الدولي هو جزء رئيس في هذا العالم ، فمن المؤكد أنه سيحمل صفة التغيير المستمر وان اتسمت عملية التغيير بنوع من البطء ، استجابة لحتمية التغيير وقانون التطور أو الرضوخ لظروف دولية جديدة تفرض معطياتها على الواقع الدولي.

أن نشوء النظام الدولي من صنيعة وانتاج القوى الكبرى وإنّ التغيير في شكله أو ملامحه تتحكم فيه نفس هذه القوى أو من يمتلك مقومات القوة والمنافسة من الوحدات الدولية لتسخير النظام ومؤسساته لديمومة تفوقها وهيمنتها وإن التأثير بالنظام الدولي يتطلب السعي وامتلاك مقومات القوة والضغط داخل الاقليم والعالم .

إن لمصطلح القوة أهمية كبيرة في السياسة الدولية، فتعني القوة من حيث معناها العام " أمكانية فرض الإرادة الذاتية لطرف من الأطراف ، والقدرة على المطالبة أو مراعاة مصالحها على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولو أدى ذلك بالضرورة إلى استخدام التهديد أو وسائل الاكراه القسرية" ، " وكما أنّ المال بالتحديد يشكل عملية ضمان الحياة الاقتصادية، فإن القوة تُفهم بأنّها عملية التداول بالنسبة إلى السياسة الدولية " على حد قول "كارل دويتش" .

ويعد التوازن ظاهرة تلقائية في الطبيعة و في السياسة ، بمعنى "تحقيق انتظام العلاقة بين المكونات وفقاً للكيفية التي يُعاد بها أنتشارها" ، وفي النظام الدولي ينشأ التوازن في حال إمكان دولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها ، ما يهدد حرية الدول الأخرى واستقلالها وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول محدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أو أتلاف قوى مضادة ، ومن هنا يبرز لنا مفهوم القوى التعديلية أو النزعة التعديلية ، فالقوى التعديلية هي " الدول التي تشعر بأنها أصبحت غير قادرة على تعزيز مصالحها في ظل الترتيبات والمؤسسات السائدة في النظام الدولي القائم ، وهذا ما يدفعها إلى مراجعة النظام الدولي عبر إعادة النظر في المؤسسات والمعايير الضابطة لسلوك الدول المشكلة له" .

تتبنى القوى التعديلية تصور للواقع الدولي قائم على ضرورة إعادة تشكيل النظام الدولي عبر إيجاد نظام متعدد الأقطاب، قائم على توازن القوى بعيدا عن هيمنة دولة واحدة وهذا ما يجعل سلوكيات القوى التعديلية تتعارض مع مصالح وأهداف تلك الدولة .

يمكن تحديد مجموعة من المؤشرات في السلوك الخارجي للدول تساعد على تصنيفها ضمن قائمة الدول التعديلية، أهمها :-

أ- أن تكون للدولة التعديلية النية الحقيقية لمراجعة النظام الدولي.

ب- أن يصدر من الدولة التعديلية تصريحات أو خطابات تدعو من خلالها إلى ضرورة تغيير الوضع القائم نحو ما تراه أفضل.

ج- أن تستعمل الدولة التعديلية في الواقع قدراتها عبر أفعال مادية تسعى من خلالها إلى مراجعة النظام الدولي.

بعد التغيير الذي لحق ببنية النظام الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة برزت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى المهيمنة على العالم ، وأصبح شغلها الشاغل كيف تحافظ على هيمنتها على النظام الدولي أطول فترة ممكنة ومنع أي قوة من تحديها، غير ان النظام الدولي بدأ يشهد خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين بروز قوتين كبيرتين كروسيا والصين تسعيان إلى اكتساب المزيد من القوة وتعملان على توسيع نفوذهما وتحالفاتهما معلنتين بذلك تحدي التفوق والهيمنة الأمريكية ، ففي ضوء فهم الدول لمكانتهم الدوليّة واعتراف الدّول الأخرى لهم بهذه المكانة، تستطيع هذه الدول اعتماد سياسات القوّة اللاّزمة في النظام الدّولي، والذي يضمن أقصى قدرٍ ممكن لحماية مصالحهم، وتحقيق أدوارهم المرسومة، ووفقًا لذلك يمكن تفسير الرؤية المتبادلة بين الإقليمية (نظامًا وقضايا)، والعالمية (قوى وقضايا)، فهناك قوى إقليمية تحاول أيضاً أن تعدّل من الوضع القائم ويتضح ذلك بالتوجه الإيراني والتركي على الساحة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، معتمدتان بذلك على كلّ الوسائل والمقومات والمرتكزات التي تدفع بهما لتكونا قوّةً تعديليةً واضحةَ المعالم بالمنطقة.

فالصين مثلاً حرصت خلال السنوات الماضية على التكريس لحضورها ودورها المؤثر في النظام الدولي ، والتكريس لصورتها كقوة كبيرة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد ارتبطت هذه التحركات بعدد من الأبعاد الرئيسة منها :ـ

-تأكيد تحول الصين لفاعل سياسي دولي من خلال اهتمامها بطرح مبادرات علنية لحل الأزمات الدولية .

-الحرص على تطوير القدرات العسكرية الصينية من خلال زيادة الأنفاق العسكري.

-توسيع نفوذها في مختلف الأقاليم بهدف الضغط على المصالح الأمريكية.

-بناء اقتصاد قوي يعتمد على سياسة " الدورة المزدوجة " والتي تعني تعزيز اعتماد الصين على الداخل لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ، بغض النظر عن المتغيرات الخارجية.

-صياغة نظام اقتصادي بعيد عن قبضة الدولار الأمريكي بالتعاون مع روسيا من خلال الموافقة على أجراء عدد من المعاملات التجارية بالاعتماد على العملتين المحليتين لهما.

-مضاعفة المخزون الصيني من الذهب ، بهدف تهيئة الاقتصاد الصيني لأي صدمات أو عقوبات اقتصادية خارجية قد تفرض عليها.

فالصين مقتنعة في اللحظة الراهنة بأن لديها فرصةً مواتيةً لتكريس صورتها كقوة عظمى قادرة على المشاركة في قيادة النظام الدولي. وبالرغم من سياسات التطويق التي تتبنَّاها الدول الغربية تجاه بكين، ما زالت الصين تمثل شريكاً اقتصادياً وتجارياً هاماً، يصعب على الكثير من دول العالم، قطع العلاقات معه بصورة كاملة، في سبيل الالتزام بسياسة الاحتواء الأمريكية.

أما روسيا فقد شكلت التطورات الدولية المستمرة نقطة تحول في دورها على الصعيدين الإقليمي والدولي ، فسعت إلى صياغة أسس استراتيجية رصينة لاستثمار مقومات قوتها الجيوستراتيجية والاقتصادية والعسكرية والتكنلوجية بما يؤهلها للعودة مرة أخرى كقطب دولي مؤثر في العلاقات الدولية ، بالشكل الذي يقود في النهاية إلى تحقيق هدفها الرئيس بتغيير موازين القوى في النظام الدولي الراهن فهي تسعى في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، لاستعادة هذا الدور بالاعتماد على مجموعة من المرتكزات أهمها :-

-النمو الاقتصادي :- يبدو ان الاقتصاد الروسي في طريقه إلى النمو فهو يعتمد على قطاعي الطاقة وصادرات الأسلحة اللذان يمثلان في الوقت نفسه أداتين حيويتين للسياسة الخارجية الروسية .

-التطور العسكري :- يعتبر الجيش الروسي أحد أقوى جيوش العالم بترسانة عسكرية برية وبحرية وجوية ضخمة فضلاً عن قوة صاروخية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، ويمتلك الجيش الروسي عددا من الأساطيل البحرية والغواصات النووية وحاملة طائرات.

- التطور التكنلوجي :- تمتلك روسيا خبرات تكنلوجية في مجال التصنيع الحربي فهي تمتلك أسلحة ومعدات عسكرية لا مثيل لها في العالم فضلاً عن ان روسيا تعد رائدة على المستوى العالمي في مجال الفضاء ، كما تمتلك التكنلوجيا الحديثة في مجال استخدامات الطاقة النووية.

ولكي تعزز روسيا من مقومات بنائها الاستراتيجي في اطار توازنها مع الولايات المتحدة ، أخذت تنزع إلى تبني مفهوم التوازن التنافسي أكثر من مفهوم التوازن التصارعي ، فالتوازن التنافسي يقتضي من حيث مكونه البنائي وجود حلفاء اقليميين يدعمون استراتيجية التنافس التي تصمم وتبنى عليها مواقف روسيا في مواجهة الولايات المتحدة ، فهي من خلال تحالفها مع الصين تسهم في بناء أرضية هذا التنافس ، فجاء الخطاب الروسي - الصيني مؤكدا على مفهوم الشراكة في التفاعلات السياسية الدولية رافضاً الهيمنة التي يفرضها القطب الدولي الواحد.

أما على الصعيد الاقليمي فبالنظر للتطوّر الحاصل في طبيعة العلاقات الإقليمية، وظهور قوى إقليمية تحاول أن تعدّل من الوضع القائم، يتضح مباشرةً على رأس القائمة التوجه الإيراني على الساحة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، فايران تنافس على تموضعها وقوتها ونفوذها بالمنطقة، معتمدةً في ذلك على كلّ الوسائل والمقومات والمرتكزات التي تدفع بها لتكون قوّةً تعديليةً واضحةَ المعالم بالمنطقة. وتتمثل هذه المقومات في ثلاثة عوامل رئيسة وهي:

- **العامل الأيديولوجي**
- **الشخصية القومية الإيرانية**
- **مكتسبات الثورة**

كما أنّ هناك ثلاثة محدّداتٍ داخلية أساسية للسياسة الخارجية الإيرانية، تتداخل مع هذه المقومات، وهي: المحددّ الاقتصادي، والمحددّ الثقافي، ومحددّ المصلحة، ويندرج تحت كلّ محددٍّ منها عددٌ من التفصيلات الجزئية المتعلقة به.

نستنتج من هذه العناصر التوجه السياسي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدًا في العراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين، وبعض دول القارة الإفريقية. كما وتتضح أهميّة الاستراتيجية الإقليمية من خلال القداسة التي منحها إياها الدستور الإيراني، في دعم المسلمين وبالأخص الشيعة بمختلف دول العالم، وبشتى الوسائل المتاحة.

أما فيما يخص تركيا فلا شك ان تحول الدور التركي كان من أبرز التغيرات التي حدثت على المستوى الاقليمي ، فقد شهدت تركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم فيها تحولا بارزا في استراتيجيتها وتعاملها مع الأحداث التي تمر بمنطقة الشرق الأوسط عموماً و دول الجوار الجغرافي لتركيا بشكل خاص، فقد انتهجت تركيا استراتيجية تحويل المخاطر إلى فرص ، فمع تعرض المنطقة إلى نوبات مختلفة من عدم الاستقرار نابعة من اسباب مختلفة كغزو العراق والثورات العربية ، وغيرها توقع الجميع حدوث تأثير سلبي على تركيا وذلك لأن الاستقرار الاقليمي لأي دولة يؤثر على استقرارها الداخلي ، إلا ان تركيا استطاعت ان تحول هذه التهديدات إلى فرص من خلال التدخل المباشر في شمال العراق وسوريا، فضلاً عن استغلالها لفترة الفراغ القيادي لمنطقة الشرق الأوسط بعد الثورات العربية وانتهاجها سياسة ملئ الفراغ للبروز كقوة اقليمية مؤثرة ، ان أهم الابعاد التي تقوم عليها الاستراتيجية الاقليمية لتركيا هي:-

-البعد الجغرافي :- فهي تمتلك موقع جغرافي متميز ينطوي عليه مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية مهمه.

-البعد الفكري :- أن المشروع التركي في الشرق الأوسط قد تم بناؤه من قبل ما أطلق عليهم العثمانيون الجدد بسبب رؤيتهم للتاريخ العثماني بنظره إيجابية على عكس العلمانية الكمالية.

-البعد الاقتصادي :- تقوم الاستراتيجية الاقتصادية لتركيا على الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة.

-البعد العسكري :- يعتبر الجيش التركي من أقوى الجيوش حجماً وكفاءة ، فبد ان حسمت تركيا توجهها السياسي عمدت إلى تطوير قدراتها العسكرية وتحديث معداتها القتالية.

ان الابعاد والتوجهات فضلاً عن المتغيرات التي طرأت على الساحة الإقليمية والدولية ساهمت في لعب كل من إيران و تركيا دوراً إقليمياً لا يستهان به. وجعلت هدف تغيير موازين القوى اقليمياً ودولياً محوراً لتحركاتهما السياسية و الدبلوماسية .

يتضح مما تقدم إلى أن العوامل الثلاثة " العسكري – الاقتصادي – الحضاري " التي ساهمت بشكل كبير في التحولات السابقة في النظام الدولي، نجدها اليوم تتجسد بشكل واضح ممهدة لنشوء نظام دولي جديد ، وان النظام الدولي أحادي القطبية، والذي تهيمن عليه الولايات المتحدة منفردة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، تصدع ولم يعد قادراً على الصمود في مواجهة التحديات الهائلة التي تفرضها القوى التعديلية الدولية والاقليمية، وان قدرته على البقاء مرهوناً بقدرة الولايات المتحدة على حسم الصراعات الدائرة في مختلف الساحات "الأوكرانية والتايوانية والإيرانية فضلا عن الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي" لمصلحتها، وهو أمر مشكوك فيه ويفسر أسباب ولادة نظام دولي جديد لا يمكن إلا أن يكون متعدد القطبية ، وان انتهاء نظام القطب الواحد لا يعني انهيار الولايات المتحدة وتفككها كما حصل مع الاتحاد السوفيتي بل أنها تشهد حالة انكفاء وانسحاب من مناطق عديدة من العالم لصالح الاقطاب الجديدة .

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية